



# سيادة القانون

اشب الورد مراد مريت

# سيادة القانون في سوريا

## مقدمة

لقد قضى نظام الأسد (الأب والابن) بشكل شبه كلي على سيادة القانون في سوريا. وتمّ تشويه النظام القضائي، وأضعف على نحو خطير جداً، وتمت السيطرة على مؤسساته والاستيلاء عليها. وهُمّش القضاء العادي من قبل المحاكم الاستثنائية، بينما تغرق سجونته بالسريّة. ولا يمكن اتخاذ أي إجراء قانوني ضد أي موظف في إدارة المخابرات العامة في جرائم ارتكبت خلال فترة الخدمة.



الرئيس هو رئيس مجلس القضاء الأعلى وهو المسؤول عن تعيين القضاة ومحاسبتهم وإعفائهم من مناصبهم، لذا لا يمكن اعتبار القضاة مستقلين. ورغم أن القانون السوري يحظر على القضاة الانخراط في العمل السياسي، يتم اختيار معظم القضاة من بين أعضاء حزب البعث الحاكم.



، بما في ذلك المادة **285** من قانون العقوبات السوري التي تعتبر "**وهن** نفسية الأمة" جريمة يعاقب مرتكبها ، وهي المادة التي استخدمت لمحاكمة وسجن الناشطين المعارضين .

إلى ذلك ، ثمة وجود كبير للمحاكم الاستثنائية . فالمحاكم العسكرية تحاكم أفراد الجيش والمدنيين على حد سواء ، والمحاكم الأمنية تختص بالقضايا السياسية . وفي هذه الفترة الحرجة والحساسة ، لا تتمتع المناطق التي سيطر عليها المعارضة أيضا بسيادة القانون . وبدلاً من اللجوء على هذا المبدأ الذي رمى به النظام عرض الحائط ، نجد أن عدة قوانين متباينة تتنازع السيادة في مناطق مختلفة ، ويسود قضاء عشوائي واستثنائي بعض المناطق التي تسيطر عليها المعارضة .



## تعريف سيادة القانون

تعني سيادة القانون أن الجميع متساوون ومسؤولون أمام القانون. ينطبق ذلك على الأفراد ، بقدر ما ينطبق على المؤسسات والكيانات الخاصة والدولة نفسها. وتفترض سيادة القانون شفافية ، وتستند على معايير واضحة ، ليتحمّل المسؤولون الرسميون مسؤولية أفعالهم وفقاً للقانون.

الدستور والمحاكم ركنان أساسيان لسيادة القانون من خلال آليات مراقبة مستقلة ، ويلعب الجمهور دوراً حاسماً في الرقابة على ذلك. ولكن سيادة القانون تستلزم ثقافة سياسية شعبية تعترف بالمساواة بين الجميع ، وتقبل بشرعية القانون وتفرض المساءلة على الجميع.

### تسمى أنشطة سيادة القانون إلى:

- متابعة إدارة النظام القضائي العادي (الحالي) خلال المرحلة الانتقالية.
- إعادة الاعتبار إلى القضاء غير الاستثنائي وضمان حق المواطنين بمحاكمات عادلة يشرف عليها قضاة مختصون وبحضور محامين مختصين.
- تعزيز قدرة النظام القضائي الحالي.
- منع حالة الفوضى وانعدام القانون والعنف والإجرام خلال المرحلة الانتقالية.



## مبادئ سيادة القانون:

- **المشاركة الشاملة:** لكل الفئات المجتمعية وخاصة المجموعات المهمشة والمستثناة تاريخيا ، وكذلك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- **المشاركة المحلية:** التي تفترض مشاركة كافة الشركاء على صعيد الأمة والهيئات المحلية.
- **الشفافية:** التي تفترض رقابة للنظام القضائي وتوصلا فعالا مع الحكومة الانتقالية لإبقاء الجمهور على إطلاع.



## التحديات التي تواجه تطبيق سيادة القانون

- 1- قلة عدد العاملين في النظام القضائي وضعف قدراتهم. والتخوف من أن يفقد القضاة الذين أعلنوا موالاتهم للنظام وظائفهم.
- 2- تضرر أو دمار البنى التحتية والسجلات.
- 3- انعدام استقلال القضاء.
- 4- المحاكم الاستثنائية غير الشرعية التي تنتهك حقوق السوريين.
- 5- اشتراك مجموعات ثورية مسلحة في تطبيق العدالة.
- 6- وجود قوانين تنتهك الحقوق الأساسية.
- 7- تواجد سجون ومراكز اعتقال سرية.
- 8- الإطلاق المقصود أو هروب المجرمين الخطيرين خلال المرحلة الانتقالية والذين قد يشكلون عامل عدم استقرار عبر ارتكاب المزيد من الجرائم.
- 9- اعتقال الأطفال في ظروف غير إنسانية.





## دور الشرطة

يقوم دور الشرطة في أي بلد على حفظ الأمن ومنع الجريمة. ويجب أن ينحصر دور الشرطة في سوريا بهذا الدور. كما ينبغي منع أي شكل من أشكال التداخل بين دور الشرطة وبين الأجهزة الأمنية الأخرى، بحيث تختص أجهزة الاستخبارات بالأمور الخارجية ولا تتدخل أبدا في قضايا المواطنين. وينبغي أن تُفصل الشرطة فصلا تاما عن المؤسسة العسكرية.

بالمقابل يختص النظام القضائي الجنائي بالتحقيق الجنائي ومهمة الادعاء وإصدار الأحكام وتنفيذها. ويضم هذا النظام القضاة والشرطة القضائية ومصلحة السجون وإعادة التأهيل.



ومن الضروري للمدافعين عن حقوق الإنسان أن يكونوا واعين للفروق في  
صلاحيات الأجهزة الأمنية والقضائية ، بحيث لا تتداخل هذه الصلاحيات .

وينبغي تدريب قوى الشرطة المسؤولة عن الأمن العام على السيطرة على الحشود  
والمقاربات التكتيكية بما يتواءم مع قوانين حقوق الإنسان الدولية. بالمقابل  
ينبغي وضع قواعد أساسية لأية مجموعات تنظّم أو تشارك في تجمعات عامة أو  
تظاهرات. ومن المهم وما تواجد المراقبين المحايدون في التجمعات العامة .





## وباختصار تنحصر صلاحيات الشرطة في ثلاثة أمور:

- منع الجريمة والتحقيق فيها

- حفظ النظام العام

- تقديم المساعدة للجمهور.

ومن البديهي أن الشرطة يجب أن تخدم الصالح العام وليس لمجموعة أو فئة أو طائفة بعينها. والأولى بالطبع أن تحجم الشرطة عن استخدام القوة ، إلا عند الضرورة القصوى ،

ومن صلاحية الشرطة المَدْرَبَة على حقوق الإنسان توقيف واعتقال الأفراد عند الضرورة ، بحيث لا يكون ذلك عشوائيا ، ويقوم على أساس افتراض البراءة ، وأن تحوِّله فورا على القضاء ، مع تحريم التعذيب بشكل مطلق ، وتحريم كافة أشكال الإساءة الجسدية والمعنوية والنفسية.





## كيف نبني سيادة القانون الآن؟

للبدء ببناء سيادة القانون في سوريا ، من المفيد تحقيق جملة من الخطوات الأساسية ، منها:

### 1. إيجاد آليات مساءلة ومراقبة للتعامل مع ما يحدث حالياً

**في سوريا** . من المهمّ تشكيل مجموعات من المجتمع المحلي لمراقبة سيادة

القانون ، تتشكّل من ناشطين فاعلين حياديين يعملون على الصعيد المحلي

لمراقبة نشاطات الفاعلين في النظام القضائي. على سبيل المثال ، يمكن

للمراقبين حضور التجمعات العامة وزيارة أقسام الشرطة ومراكز الاعتقال

والمحاكمات ، وتقديم تقارير حول ذلك .

ومن المفترض أن يتلقى المراقبون تدريباً أساسياً حول عملهم . ومن المهمّ

التحقيق بأية خلافات أو انتهاكات يبلغ عنها المراقبون وإلا فستكون عملية الرقابة

بلا معنى .





وتقوم هذه اللجان بالتشاور المعمق مع أصحاب الشأن كافة ، وتستقبل شكاوى المواطنين وتقارير المراقبين حول قضايا تتعلق بالإساءة من قبل الأفراد العاملين في النظام القضائي. وتحلّ الخلافات بين الأحزاب السياسية والقوى الأمنية بالإضافة إلى حل الخلافات بين عناصر القوى الأمنية.

وتتوافق على استراتيجيات محلية لضمان العدالة وسيادة القانون بما في ذلك التفاوض بين الجهات الفاعلة المختلفة جميعها لضمان المشاركة الكاملة في هذه الاستراتيجيات.



يجب أن تتواصل لجان سيادة القانون المحلية بشكل دائم ويومي مع القطاع القضائي على المستوى المحلي. يجب أن يشرفوا على الجهات الفاعلة في القطاع القضائي بمن فيهم أولئك المنتمين إلى المجموعات الثورية المسلحة الذين ينشطون على المستوى المحلي. يجب على اللجان أيضاً أن تقود عملية تطوير اتفاقيات أمن محلية وأن تحل الخلافات بين المجموعات (مجموعات المعارضة)

**3. تطوير خطط محلية للحفاظ على السجلات والبنى التحتية والدلائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ، (السجلات الجنائية والإحصائيات على سبيل المثال) حتى يصار إلى حمايتها وحفظها ، وزيادة الوعي بين المجموعات المحلية في سوريا حول أهمية الحفاظ على السجلات وبنية القضاء التحتية الحساسة.**



4. **تنظيم قائمة شاملة بأسماء السجناء السياسيين** عبر جمع المعلومات من الشبكات القائمة وجمع عناوين العائلات حتى يتم إعلامهم بإطلاق سراح السجناء السياسيين بشكل مباشر وآني.

5. **بث رسائل اجتماعية تشجّع على التفاهم والسلم الأهلي** ، من أجل تجنب الهجمات الانتقامية والعنف الداخلي وأشكال الجرائم الأخرى.

6. **من أجل سوريا جديدة تكون لكل مواطنيها** ، لا بد من أن تقوم الحكومة بحملات لرفع الوعي عند الجماهير السورية والفاعلين في القطاع الحكومي على حد سواء بثقافة حقوق الإنسان وسيادة القانون.

7. **وينبغي توضيح فكرة احتكار**

**الدولة للقوة** ، بحيث لا يتم استخدام القوة إلا

من قبل الحكومة ووفقا للقانون. ويعني هذا أنه

لا يحق لأي طرف أو حزب أو ميليشيا أو فرد

حمل السلاح أو استخدامه أو استخدام أي شكل

من أشكال العنف، بينما ينحصر ذلك

بالمؤسسة العسكرية (في الخارج) وبالشرطة

(في الداخل) ، وفقا للقانون.



8. ولا بدّ من توجيه رسائل واضحة إلى الشرطة والجيش والقوى الأمنية للتأكيد بأنهم لا يتمتعون بالحصانة وأنهم يخدمون ويحمون الجماهير. هذه الرسائل يجب أن تبرز أيضاً ثقافة التنوع والتراث السوريين الغنيين ويجب أن تركز على المساواة والتعايش والتسامح بين المجموعات كافة



لا أحد فوق القانون ، ولا يهّم من تكون: إن خرقت القانون فيجب أن تتحمل مسؤولية أفعالك وأن تنال جزاءك.



## 9. من أجل الوصول إلى ذلك ،

يتعيّن تجديد وسائل الإعلام ومجموعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقادة الروحيين في معرض الجهود الرامية لرفع الوعي.

## 10. يجب أن يتمتع المواطنون جميعهم بفوائد ومنافع

**القانون** والحصول على العدالة من دون تأخير طويل أو تكاليف باهظة. يجب أن يحصل المواطنون على خدمات القانون بالقرب من أماكن سكنهم وباللغة التي يفهمونها وبمساعدة محام. يجب أن يسعى النظام القضائي إلى رفع ثقة الجماهير وإيمانها بالنظام.

## 11. يجب أن يكون لدى المواطنين جميعهم الفرصة للمشاركة

**المباشرة** في عملية اتخاذ القرارات التشريعية والتنفيذية والإدارية. المشاركة توفر الفرصة لأرب الصدع في العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وعند تنفيذ ذلك بشكل جيد سترتفع الثقة بالحكومة وشرعيتها والالتزام العام بالقانون.

تم تحضير هذا الدليل بلإعتماد على تقرير اليوم التالي المتوفر على موقع مشروع اليوم التالي .

اليوم التالي منظمة سورية غير ربحية مستقلة تأسست في تشرين الأول أكتوبر 2012 في بلجيكا . مكتبها الرئيسي في اسطنبول . تديرها هيئة مستقلة , مؤلفة من شخصيات بارزة في المعارضة



هدف المنظمة تنفيذ برامج و أنشطة داعمة للتحول الديمقراطي في سوريا , اعتماداً على توصيات فريق العمل في وثيقة المشروع المنجزة في 2012 , والتي ركزت على سيادة القانون , العدالة الإنتقالية , إصلاح القطاع الأمني , صميم النظم الإنتخابية , التصميم الدستوري

تصميم الغلاف من إحدى لوحات مجموعة ( الشعب السوري عارف طريقه ) . ( الشعب السوري عارف طريقه ) هي مجموعة ناشطين و مصممين يعملون على إنتاج ملصقات سياسية ناقدة  
<https://www.facebook.com/Syrian.Intifada>

الشعب السوري عارف طريقه

تصميم ديالا برصلي  
<http://diala-brisly.blogspot.com>

Diala Brisly

[www.tda-sy.org](http://www.tda-sy.org)

<https://www.facebook.com/TheDayAfterTDA>

@TDA\_SY